

تداعيات عولمة جائحة كوفيد 19 على الوضع السوسيو اقتصادي عامة والقطاع غير المهيكل خاصة بمدينة طنجة (المغرب)

The implications of the globalization of the Coved 19 pandemic on the socio-economic situation in general and the unstructured sector of Tangier (Morocco)

محمد الحدادي¹، إلياس أردة²

¹ باحث في الجغرافيا البشرية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان (المغرب)،

haddadi.tanger@gmail.com

² باحث في الجغرافيا البشرية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان (المغرب)،

ilyass.arada@gmail.com

تاريخ النشر 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/12

تاريخ الاستلام: 2020/09/08

ملخص:

تعتبر أزمة كورونا أسوأ أزمة يعيشها العالم بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 والحرب العالمية الثانية سنة 1945 والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، فإذا كان الوباء التاجي أبان عن أزمة صحية عالمية فتداعياته أبانت أيضا عن انخيار اقتصادي لم يسبق له مثيل، كما أن الوباء فرض أنماطا قسرية من التفاعل والتشكيل الاجتماعي، أنماط ركزت على تبني الوقاية والانخراط في العزل والتباعد الاجتماعي عسى أن يؤمن للأفراد والجماعات وقاية من الوباء لكنه في المقابل رسم تغيرات وآثار كبرى على مستوى الحياة اليومية وأشكال الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي، استراتيجية تبنتها جميع الحكومات حول العالم وفي نفس الإطار الزمني مع استثناءات قليلة، وهذا يفسر أن هناك مؤسسات أو أفراد يوجهون الحكومات بأجندة تتوافق مع أجندة العولمة بشكل شبه موحد، استراتيجية لم تستطع تجنب المقاولات والقطاعات الاقتصادية خسارات فادحة وخاصة المقاولات المتوسطة والصغرى في الدول الصناعية الكبرى، والحالة ستكون أسوأ في الدول النامية التي تركز على الاقتصاديات الصغرى ومنها القطاعات غير المهيكلة نتيجة التوقف عن العمل وتسريح العمال أو تقليص ساعات العمل بسبب التدابير الوقائية أهمها التباعد الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: العولمة؛ جائحة كوفيد 19؛ السوسيو اقتصادي؛ القطاع غير المهيكل؛ مدينة طنجة.

Abstract:

The Corona crisis is the world's worst crisis after the 1929 global economic crisis, the Second World War in 1945 and the global economic crisis of 2008. If the epidemic is a global health crisis, its repercussions have also been an unprecedented economic collapse, and the epidemic has imposed coercive patterns of social interaction and formation, patterns that have focused on adopting prevention, engaging in isolation and social spacing, in order to provide individuals and groups with prevention, but in turn to chart major changes and effects on daily life and social and economic production, A

strategy adopted by all governments around the world in the same time frame with a few exceptions, which explains why there are institutions or individuals guiding governments with an agenda that is almost uniformly compatible with the globalization agenda, A strategy that could not spare contracting and economic sectors heavy losses, especially medium and small enterprises in the major industrialized countries, The situation would be worse in developing countries focusing on micro-economies, including unstructured sectors, as a result of work stoppages, layoffs or reduced working hours due to preventive measures, the most important of which was social spacing.

Key words: globalization; The Coved pandemic 19; socioeconomic; unstructured sector; Tangier

1. مقدمة:

إن عولمة جائحة كورونا عرت عن اختلالات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، وأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة حسب الخبراء في المنظمات الدولية كالمكتب الدولي للشغل والبنك الدولي ستستمر لعقود وتداعياتها المستقبلية غير المطمئنة ستتمس بوضوح المتروبولات العالمية. ولإعطاء فكرة عن الموضوع سأعمل على تشخيص الحالة الراهنة لأزمة جائحة كوفيد 19 على المستوى العالمي، والمستوى الوطني والمستوى المحلي أي على مستوى القطب الحضري الكبير لمدينة طنجة شمال المغرب وتداعيات الجائحة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي خاصة بالأحياء الشعبية للمدينة، وذلك في السياق التالي:

- عولمة جائحة كوفيد 19 وما خلفته من ارتباك على المنظومة الصحية والاقتصادية خاصة بالدول الصناعية الكبرى؟

- كيف تصدى المغرب للوباء التاجي وما تداعياته على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمغرب؟

- ما تأثير جائحة كورونا على المتروبول -مدينة طنجة نموذجاً وخاصة بالأحياء الشعبية ومدى تداعيات الوباء على المقاولات المتوسطة والصغرى وخاصة على التجار في القطاع غير المهيكل، باعتبار أن معظم ساكنة الأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية تتعاطى للتجارة في القطاع غير المهيكل كأحياء مقاطعة بني مكادة وأحياء مقاطعة مغوغة كحي بن كيران -حومة الشوك- وسوق الحي الجديد كسابرطا، أكبر سوق في جهة طنجة تطوان-الحسيمة بمقاطعة الشرف السواني؟

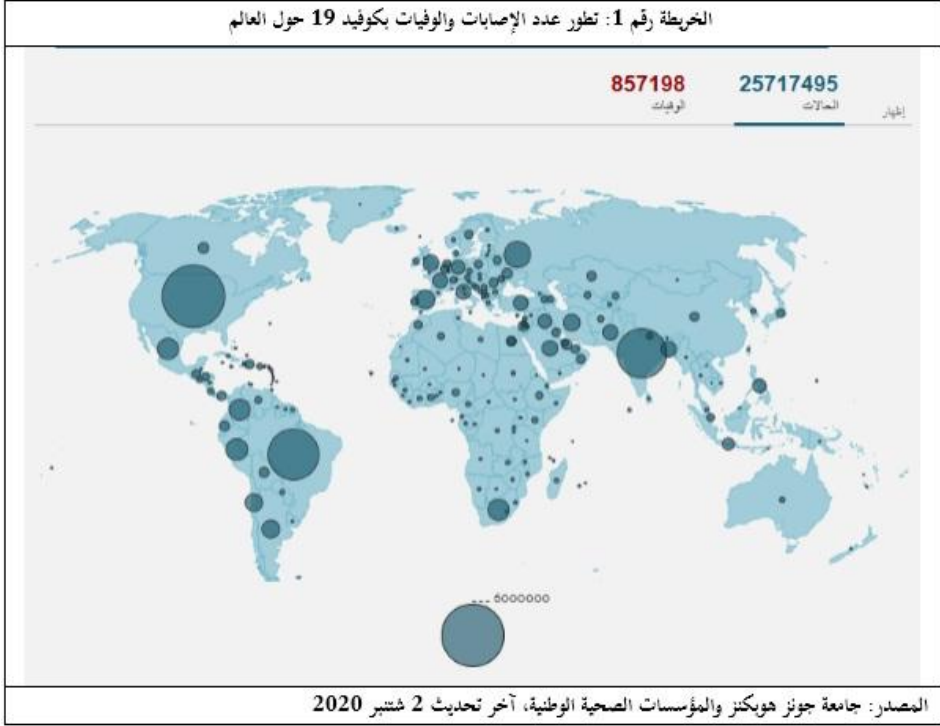
ولإنجاز هذا المقال، اعتمدنا على مجموعة من المناهج والمقاربات التي ساعدتنا على الإجابة على التساؤلات والقضايا المطروحة، ولأجل ذلك وظفنا المنهج الاستقرائي (الملاحظة)، ثم المنهج الاستنباطي (الاستدلال). ووظفنا أيضا المقاربة الإحصائية القائمة على استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها.

2. عولمة جائحة كوفيد 19 وما خلفته من ارتباك على المنظومة الصحية والاقتصادية خاصة

بالدول الصناعية الكبرى

تعد حصيلة أزمة جائحة كوفيد 19 أسوأ أزمة عاشها ويعيشها العالم منذ انطلاقتها بعد سبعة أشهر من مدينة وهان بالصين ذات 12 مليون نسمة أواخر 2019، الوباء الذي انتقل إلى متروبول العالم حيث انتشر بشكل كبير وأصبح جائحة وضرب المتروبول في البداية ليشمل المدن المتوسطة والصغرى، وكانت الحصيلة كارثية في المتروبولات الرأسمالية وانتهى بالمنظومة الصحية وتفكك قيم التضامن والتعاون الدوليين خاصة ما عاشته بلدان الاتحاد الأوروبي من قلق وتوتر مع بداية تفشي الجائحة (فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا)، الدول التي لم تكن مؤهلة في البداية لمواجهة الوباء واستصغرت انتشار الفيروس، تنضاف إليها كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، لم تستطع هذه الدول تحديد أين ينشط الفيروس فلجأت إلى القيام بآلاف الفحوصات وظهر إرباك ونقص في التجهيزات والإمدادات الطبية اللازمة لمواجهة العدوى، واشتكت الكوادر الطبية في كثير من هذه البلدان من نقص كبير في اللوازم والأطر الطبية لمتابعة عملها مما دفع بهذه الدول الرأسمالية الاستعانة بالمتقاعدين وطلاب الطب كما لجأت إلى الاعتماد على إمدادات طبية صينية لمكافحة الجائحة وقد اتضح من خلال تقارير إعلامية كثيرة أن واشنطن اعتمدت على إمدادات طبية صينية لمكافحة جائحة كورونا. ولجأت دول عديدة لإنشاء مستشفيات ميدانية للاستيعاب ازدياد أعداد المصابين والاعتماد على الجيش لمساعدة الطواقم الطبية في مستشفيات ميدانية خاصة. رغم الإجراءات الاستعجالية الكبيرة في مختلف دول العالم فإن الدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات حكومية ودولية أظهرت خسائر بشرية تجاوزت بعد سبعة أشهر من الجائحة أكثر من 25 ملايين مصاب وما يفوق 850000 وفاة عبر العالم إضافة إلى الخسائر الاقتصادية الكبيرة، حيث تسارعت وبوتيرة كبيرة عملية إغلاق المقاولات الصناعية

والتجارية وفقدان مناصب الشغل التي مست ما يزيد عن 3 مليار عامل بنسبة تفوق 80% من اليد العاملة العالمية¹، فبعد مرحلة الطوارئ الصحية والحجر الصحي وبعد سبعة أشهر من زمن الجائحة، تظهر المعطيات الرقمية حجم الكارثة البشرية التي تكبدتها كثير من دول العالم وخاصة الرأسمالية الصناعية كما تبينه الخريطة رقم: 1.



كشفت أزمة جائحة كوفيد 19 القناع الحقيقي للنظام الرأسمالي المتشبث بالمصالح الاقتصادية والمالية على حساب الوضع الاجتماعي الإنساني وذلك بالاستهتار والتهاون في التعامل الجدي مع الجائحة في بدايتها مما أودى بعدد كبير من ضحايا الوباء وتحولات عميقة مست الشغل وإفلاس العديد من المقاولات المتوسطة والصغرى في حين ظل المستفيد الأكبر من دعم الدولة هو مؤسسات الاستثمار، الأبنك والمقاولات والشركات الكبرى عبر ضخ بلايين الدولارات للحفاظ على توازناتها المالية في ظل الجائحة.

3. آثار جائحة كوفيد 19 على الوضع السوسيو اقتصادي واستراتيجية التصدي لها في

المغرب في زمن عولمة الوباء

إن الحديث عن جائحة كوفيد 19 وتداعياتها على الوضع السوسيو اقتصادي في المغرب يستوجب منذ البداية النظر في حالة المغرب قبل جائحة كوفيد 19، إنه وضع اجتماعي واقتصادي شابه اختلالات عميقة بدت بواره مع نهج برنامج التقويم الهيكلي بالمغرب لعام 1983 بفتح الباب أمام اقتصاد السوق الاحتكاري والمتوحش للشركات المتعددة الجنسيات التي تتلقى مختلف التسهيلات الضريبية والتشريعية للاستثمار في شروط مريحة تتيح لها مراكمة الأرباح على حساب الحقوق الاجتماعية والديمقراطية للعمال والعمالات.

نظام غيب دور الدولة الاجتماعي خاصة في مجال القطاعات العمومية الحيوية كالعليم، الصحة، الشغل والسكن وبذلك خلقت الحكومات المتعاقبة منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي ظروفًا مواتية للرأسمالية الاحتكارية باستجابتها لإملاءات مراكز التمويل الرأسمالية العالمية على حساب القطاعات الاجتماعية الحيوية للطبقات المتوسطة والفقيرة. وزاد تكريس الوضع المتدهور مع حكومة العدالة والتنمية في نسختها الأولى والثانية، حكومة واجهت وبشدة احتجاجات الطبقة الفقيرة المهمشة والمتضررة بمنطق أمني متشدد (احتجاجات الطلبة الأطباء، احتجاجات رجال التعليم) وسن قوانين أضرت كثيرا بالطبقة المتوسطة المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني (تجميد الأجور - نظام تقاعد مححف - القانون التكميلي للإضراب - ارتفاع المديونية الخارجية والداخلية بشكل لم يسبق للحكومات السابقة أن عرفته - تصفية صندوق المقاصة... وضع باختصار شديد عن حالة المغرب ما قبل كورونا متأزم، فما حالة البلاد خلال وبعد الوباء التاجي؟

المتتبع للوضع الكارثي لجائحة كوفيد 19 في العالم، يجد أن الوضع في المغرب أقل خسارة بكثير مما ساد في كثير من الدول عامة والصناعية منها خاصة، ولا يعود ذلك لاستراتيجية الحكومة وإنما للمقاربة الاستباقية التي تفضل بها ملك البلاد وشدد على الحكومة اتباعها، مقارنة مكنت التدبير الجيد للجائحة والتحكم في الخريطة الوبائية في بدايتها وتجنّب المغرب ما يعادل 200 وفاة في اليوم،

وتشكيل صندوق تدبير ومواجهة جائحة كورونا، ودعم الفئات الاجتماعية التي توقفت عن العمل أو المنتمية للقطاع غير المهيكل والذين يعيشون وضعية بطالة وحاملين لبطاقات Ramed، فئات تعيش وضعية فقر وهشاشة في ظل مساعدات تتراوح ما بين 800-1200 درهم، وضعية غير كافية لمسايرة تكلفة عيش مرتفعة، هذا مع أن عدد كبير من الأسر المسجلة في الدعم حوالي النصف منها لم يتوصل بالدعم، ناهيك عن العدد الذي يفوق المليونين غير المسجلين طالبوا أيضا بالدعم، وضعية تبين حجم الهوة والخصاص الاجتماعي الذي تراكم لعقود وعجزت الحكومة الحالية في الوفاء بوعودها الانتخابية بالتخفيف من الفوارق الاجتماعية وصون سجل الحماية الاجتماعية، وإذا بما تزيد من خلق هول الخصاص الاقتصادي والاجتماعي بسياساتها الا تنمية التقشفية مقابل ظهور انحياز واضح لأقلية من الباطرونا، حقيقة استنتجها المواطن المغربي في ظل حالة الطوارئ والحجر الصحي، فالتدابير الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بمواجهة الجائحة همت في معظمها خدمة الباطرونا، ولعل النموذج الصارخ هو تفشي الجائحة في الوحدات الصناعية والمهنية وتحول العديد من المقاولات الى بؤر وبائية حقيقية يمتد خطرها على الصحة العمومية للمجتمع، وتمثل الإصابات المهنية أكثر من 30% من مجموع الخريطة الوبائية نتيجة عدم احترام مدونة الشغل على مستوى قواعد الصحة والسلامة المهنية كتفعيل لجنة الصحة والسلامة المنصوص عليها في المدونة والتقيد بالإجراءات الوقائية الضرورية على صعيد التعقيم والألبسة الواقية والكمادات والقيام بالتحاليل الضرورية لكافة العمال والعاملات. إن التماطل في المراقبة الصارمة للمؤسسات الصناعية والتجارية الكبيرة والتغير بالنتائج الأولية جعلت من البؤر المهنية مصدرا حقيقيا لتفشي العدوى ومآسي الطبقة العاملة وأسرهم وفضحت بشاعة وجشع الرأسمالية وتبخيسها لنظام اقتصادي ليبرالي أساسه المقاولاتية، ورغم الإجراءات الحكومية المتأخرة بإغلاق المقاولات التي لم تلتزم بشروط قواعد الصحة والسلامة المهنية (طنجة، القنيطرة، الدار البيضاء...) إضافة إلى شن حملة مراقبة صارمة في حق الضيعات الزراعية (لالة ميمونة بالقنيطرة والعوامة بالعرائش...)، فقد تفاجئت الحكومة ببؤر مهنية أكثر خطورة من سابقتها في الجهات الجنوبية للمملكة لم تكن تسجل فيها حالات الإصابة بالوباء. بعد كل كارثة بؤرية تعمل السلطات المحلية بخلق مستشفيات ميدانية بالقرب من هذه البؤر لتتبع المخالطين الذي وصل عددهم بالآلاف

خلال الموجة الثانية للوباء بداية من شهر يوليوز 2020 وخاصة بالمدن الحضرية الكبرى كمدينة الدار البيضاء، مراكش فاس وطنجة... وفي أحيائها الشعبية والمهمشة حيث اضطرت الحكومة إلى تطبيق بعض الأحياء ووضع حواجز إسمنتية لمنع الدخول والخروج منها حالة حي بن ديبان وحي العوامة بمقاطعة بني مكادة وحي بن كيران - حومة الشوك - بمقاطعة الشرف مغوغة. إن الوضع الكارثي يفسر غياب العناية والاهتمام في السياسات الحكومية المتعاقبة لحقوق الطبقات الشغيلة خاصة في مجال احترام مدونة الشغل وفي شقها المتعلق بقواعد الصحة والسلامة المهنية وانحياز واضح ومحاباة للباطرنا لا يهمها غير الربح وتكثيف شروط الاستغلال الطبقي.

لقد كشفت أزمة كوفيد 19 واقع التفاوتات الاجتماعية، وأبرزت كذلك قيمة قطاعات اجتماعية وخدمات عمومية عانت التهميش والتفكيك لعقود (الصحة، التعليم والشغل). وعلى الحكومة استيعاب درس الكورونا من خلال إعادة النظر في اختياراتها والقطع مع النهج الليبرالي غير المواطن والمتوحش الخاضع لمنطق الربح والجشع وفرض أولويات الصحة والسلامة المهنية كشرط أساسي من حقوق الطبقة العاملة والتصريح لدى صناديق الحماية الاجتماعية.

في ظل الأوضاع المزرية اقتصاديا واجتماعيا لجأت الدولة المغربية الى تشكيل لجنة النموذج التنموي لصياغة نموذج تنموي جديد يتجاوز هذه الاختلالات قبل أزمة الجائحة بهدف النهوض بالقطاع الاقتصادي والتقليص من الفوارق الاجتماعية الصارخة، وبحلول الضيف الغير المرغوب فيه -الكورونا- خلخلت عمل ومجهودات اللجنة وتم التمديد في عمرها على أن تقدم تقريرها بعد ستة أشهر أي إلى حدود 2021.

إن بناء النموذج التنموي الذي يصبوا إليه المغرب يتطلب منا كباحثين المساهمة بتصور قد يغني هذا الورش الكبير على ضوء مستجدات الزمن الوبائي لبناء مغرب جديد ينعم بالديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون التي أرادها ملك البلاد للشعب المغربي، وعليه ينبغي على الدولة أن تستثمر في الإيجابيات أكثر من السلبيات، صحيح، هناك صعوبات وتحديات لكن الثقة في الموارد البشرية الشابة تجعل من هذه الفرصة نقطة انطلاق جديدة للتنمية فيما بعد كورونا من أجل نموذج سياسي واقتصادي

اجتماعي ويئي يقطع مع اختيارات التفاوتات الاجتماعية والنهج الليبرالي الاستغلالي وهذا يستوجب:

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال استرجاع الدور الاستراتيجي للدولة كدولة اجتماعية راعية تقطع مع منطق اقتصاد السوق المتوحش الاستغلالي الذي فرض على المغرب مطلع الثمانينات من القرن الماضي.

- عدم الحد من الاستثمار العمومي وتقليص المديونية التي ارتفعت بشكل كبير مع حكومة العدالة والتنمية في نسختها الأولى والثانية.

- محاولة تكريس قدر الإمكان العدالة الاجتماعية والحرص على تقوية دور الطبقة الوسطى كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني دون الإخلال بالتوازنات الاقتصادية والمالية.

- تقوية القطاعات الاجتماعية التي ظهرت مع أزمة جائحة كوفيد 19 كأولوية كبرى والمرتبطة بالحياة الاجتماعية (الصحة -التعليم-السكن، البيئة-الاقتصاد الرقمي) باعتبارها قطاعات عمومية حيوية وفي نفس الوقت قطاعات مشغلة.

- من الضروري أن تجعل الدولة الرعاية الصحية الشاملة أولوية، وعلى الحكومة استيعاب الدرس القاسي المتمثل في أن النظم الصحية القوية هي أساس الأمن الصحي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- التفكير بشكل جدي في تقوية الحماية الاجتماعية على الجميع سواء في القطاع المهيكل وغير المهيكل والتصريح بالعمال والأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والقطع مع الاختلالات التي ظهرت مع أزمة الوباء التاجي تمثلت في شخصيات حكومية وازنة في حكومة العدالة والتنمية لها مكاتب المحاماة لم يصرحوا بالمشغلين في مكاتبتهم وهو خرق سافر للقانون وهنا يستوقفني بيت شعري ذو مغزى عميق قاله أبو سفيان الثوري²:

يا رجال العلم يا ملح البلد ***** من يصلح الملح إذا الملح فسد

- ضرورة المحافظة على استراتيجية التشغيل التي كانت مقررة قبل الجائحة بتوفير أكثر من 200000 ألف منصب شغل مع العلم أن الدولة لا توفر سوى 10% من هذه المناصب لذا ينبغي انخراط القطاع الخاص في خلق فرص الشغل.

- التشجيع على خلق المقاولات بالعالم القروي وتأهيله للاستقطاب أقطاب فلاحية وسياحية.

- أصبح ضروريا إعادة النظر في المنظومة الضريبية في ظل الزمن الوبائي، وهي فرصة مناسبة للإصلاح الضريبي، حيث تبين أن كثير من المقاولات المتوسطة والصغرى والتي تشكل أكثر من 80 % من النسيج الاقتصادي الوطني عانت وتعاني من الاستمرارية في وتيرة الإنتاج، 140000 مقالة عجزت عن العمل منها من توقف بشكل مؤقت وأخرى بشكل نهائي وعليها ديون متراكمة وغير قادرة على تسديدها في الآجال المحددة.

- إعادة النظر في المشهد النقابي الذي لا يعكس طموحات الطبقة العاملة، وضرورة نشر الوعي النقابي في صفوف الطبقة العاملة: 95.3% من النشيطين المشتغلين غير منخرطين بأية نقابة ومنظمة مهنية، 92.2% من المستأجرين غير منخرطين بأية نقابة أو منظمة مهنية³.

- ضرورة إنشاء مرصد خاص لرصد الأوبئة والكوارث وتخصيص صندوق دائم على غرار صندوق مكافحة آثار جائحة كورونا قادر على تقديم الدعم خلال فترة الكوارث المفاجئة للتخفيف من العبء على خزانة الدولة.

- ضرورة تفعيل ما جاء في الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش⁴، حيث شخص ملك البلاد الوضعية الصعبة التي يجتازها المغرب في ظل تداعيات الزمن الوبائي، واقترح ملك البلاد تفعيل قرارات وإصلاحات تم الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، المالي والصحي، وأكد ملك البلاد على ضرورة إعادة ترتيب الأولويات بما تتطلبه المرحلة الاستثنائية وذلك بإطلاق خطة لإنعاش الاقتصاد الوطني ركزت في مضمونها على ما يلي:

- الاستمرار في التعبئة من أجل العمل التطوعي والتآزر والتضامن والتكافل، قيمة اجتماعية من شيم المؤسسات والأفراد، أبانت عن استجابة كبيرة حيث كان السقف المحدد لجمع 10 مليار درهم لمواجهة أزمة الوباء التاجي وحدث أن تم جمع ما يقارب 34 مليار درهم إلى حدود

2020/07/29، تم صرف 24 مليار درهم لمساعدة الأسر المتضررة من فقدان الشغل والعاملين في القطاع غير المهيكل وحاملي بطائق الرصيد إضافة إلى مساعدة المقاولات المتوسطة والصغيرة من أجل الاستمرار في نشاطها.

- ركز ملك البلاد في خطابه هذا على ضرورة إدماج القطاع غير المهيكل في النشاط الاقتصادي المهيكل وهذا ما أكدنا عليه في أطروحتنا حول القطاع غير المهيكل المنجز أواخر 2019.
- تعميم التغطية الاجتماعية لكافة المغاربة بحيث تكون رافعة للقطاع غير المهيكل لتشمل التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل والحماية الصحية للعمال والأجراء داخل المؤسسات والمقاولات.
- ضخ 120 مليار درهم للإقلاع وإنعاش هذه الخطة الاقتصادية المعلنة من طرف ملك البلاد إضافة إلى ضرورة إحداث صندوق للاستثمار.

- ضرورة إصلاح عميق للقطاع العام وضمان النزاهة والشفافية من أجل نموذج تنموي فاعل للمغرب.

4. من أجل تخطيط استراتيجي وحكامة فعالة لتأهيل الاقتصاد غير المهيكل بمدينة طنجة

وخاصة التجارة غير المهيكلية

تشكل ظاهرة تفشي القطاع غير المهيكل بمختلف أصنافه تحدي كبير للجهات الرسمية بمدينة طنجة وخاصة بأحياء مقاطعة بني مكادة ومقاطعة مغوغة وسوق كسابرطا ومحيطه بمقاطعة الشرف السواني وهو قطاع في تزايد مستمر وهيمنته على الشوارع والأرصعة والحدائق والساحات واضحة، ومن المحتمل في ظل جائحة كوفيد 19 أن تزيد الظاهرة تضخما خاصة وأنه لوحظ في ظل الجائحة انتشار واسع في بعض الأحياء لباعة الرصيف في الأماكن التي تم التخلص من عربات بيع الخضر والفواكه بهذه الأحياء، كما لوحظ استغلال الوضع الوبائي وانشغال السلطة بمراقبة الحجر الصحي في ظل حالة الطوارئ في الثلاث الشهور الأولى للجائحة للقيام بالبناء العشوائي (الصور رقم: 1 و 2 و 3 و 4)، فالتخلص أو التخفيف من حدة هذه الأنشطة غير المهيكلية يتطلب عزيمة من كافة المتدخلين بطريقة تشاركية مبنية على الثقة والتركيز على الحكامة والالتقائية في تدبير الشأن المحلي حتى يرقى إلى مستوى اندماجه في النشاط الاقتصادي والعمراني المهيكل والمنظم.

إن التعامل مع هذه الظاهرة، ظاهرة تفشي القطاع غير المهيكل وخاصة التجارة غير المهيكلية المعقدة، ينبغي أن يكون إيجابياً كدعم التجار في القطاع غير المهيكل من أجل تطوير أعمالهم مما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي، وأحوال التجار. وكأي قضية إصلاح فإن استراتيجية التعامل مع التجار في القطاع غير المهيكل تحتاج إلى التوعية والتحسيس وبناء الثقة بين التجار والسلطات المحلية والمنتخبة بالإضافة إلى تغيير في سلوكيات التجار، وهذا الإصلاح ينبغي أن يحدد موقع المسؤولية لكافة المتدخلين بما فيهم التنسيق الوطنية لتجار القطاع غير المهيكل، وتتضمن هذه الرؤية إصلاحاً تشريعياً متناسقاً يأخذ بعين الاعتبار تشجيع تجار القطاع غير المهيكل في الانخراط في مسلسل الإصلاح الهادف إلى إدماجهم في القطاع المهيكل. وللقطاع الخاص دوره الكبير في دعم هذا التوجه للوصول إلى تحقيق منافسة عادلة في السوق ودعم المقاولات التجارية والصناعية المغربية، وقطع الطريق على السلع الأجنبية التي تحتكر السوق المحلية بمختلف الأحياء الشعبية. فبهيمنة التجارة المغربية على الأسواق المحلية، يمكن لهذه الأعداد الكبيرة من التجار أن تنخرط في الاقتصاد الوطني والتخفيف من حدة البطالة والفقر خاصة داخل هذه المناطق الحضرية المكتظة بالسوق الاستهلاكية ويمكن في النهاية أن يتعايش نشاط التجارة في القطاع غير المهيكل جنباً إلى جنب مع مختلف أنشطة الاقتصاد المهيكل الوطني.

الصورتان رقم 1 و2: انتشار البناء العشوائي بشكل كبير في ظل حالة الطوارئ والحجر الصحي بمقاطعات مدينة طنجة (المغرب)



المصدر: عدسة الباحث محمد الحدادي، بتاريخ 25 ماي 2020.

الصورتان رقم 3 و 4: انتشار باعة الخضار والفواكه والأواني المنزلية في الشارع العام بمدينة طنجة (المغرب) خلال فترة الحجر الصحي بسبب جائحة كوفيد 19.



المصدر: عدسة الباحث محمد الحدادي، بتاريخ 25 ماي 2020.

5. الحالة الراهنة للتجارة غير المهيكلية بطنجة في ظل الزمن الوبائي كوفيد 19 تبين ضعف وهشاشة المقاولات الاقتصادية المهيكلية والهيمنة الواضحة للتجارة غير المهيكلية على السوق المحلي

نحج المغرب مجموعة من الإجراءات الاقتصاديةية بهدف الوصول بالاقتصاد المغربي إلى حالة الاستقرار من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية وذلك منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، غير أن الدولة لم تستطع ضبط الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي وخصوصا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، بل إن فتح أسواق المدينة في وجه منتجات البلدان الرأسمالية من خلال سياسة تحرير التجارة التي نهجها المغرب، وأن سياسة التكيف مع الرؤية الرأسمالية في التنمية كان ضد القطاع العام من خلال تخفيض الإنفاق العام وتخفيض النفقات الاجتماعية، وإلغاء الدعم عن السلع والدعم الموجه للقطاعات والخدمات العامة، وآثارها واضحة من خلال زيادة الفقر في المناطق الحضرية وخاصة الأرياف، وسوء توزيع الدخل والبطالة، يظهر ذلك واضحا في الأحياء الهامشية التي ظهرت بها بؤر للأنشطة الاقتصادية الحضرية غير المهيكلية والمنظمة المرتبطة بالسكن الحضري العشوائي غير

المهيكل (بعض أحياء مقاطعة بني مكادة ومقاطعة مغوغة نموذجاً) فظاهرة التجارة في القطاع غير المهيكل ركزت وجودها لأسباب سوسيو اقتصادية معقدة ومتشابكة أبرزها:

- ضعف الدخل الفردي للمواطن بهذه الأحياء الحضرية المهمشة.

- ارتفاع تكاليف المعيشة والزيادة في الضرائب.

- أزمة وهشاشة المؤسسات الصناعية نتيجة منافسة السلع الأجنبية خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية، وتسريح عدد من العمال الذين انضافوا إلى التجار في الشوارع والأرصفة، حيث وجد هذا الكم من العمال عاطلين وحملة الشهادات في القطاع غير المهيكل بمختلف أصنافه بديلاً في غياب حلول كفيلة بضمان الرزق لهذه الشريحة الاجتماعية، خاصة وأن هذه التجارة تسمح بسهولة ممارستها لكونها لا تتطلب رأسمالاً كبيراً وتتميز بالمرونة وسرعة التنقل. وقد أبان الزمن الوبائي كوفيد 19 عن ضعف وهشاشة المقاولات الصناعية بمدينة طنجة حيث أن 90% توقفت بشكل كلي عن العمل إبان أزمة الوباء التاجي و70% من اليد العاملة تم تسريحها بسبب هذا التوقف مما ألحق ضرراً اقتصادياً واجتماعياً للأسر، كما تضرر قطاع الخدمات والسياحة بشكل كبير خاصة وأن مدينة طنجة تعتمد إضافة إلى الصناعة على السياحة كمصدر مهم لتوفير الشغل لسكان المدينة، وأوضحت الدراسة التي أجزتها غرفة التجارة والصناعة والخدمات أن 3% من المقاولات الكبيرة لم تتأثر بالجائحة هي المستفيد الأكبر من القروض والتخفيضات الضريبية، كما استفاد القطاع المالي والمصرفي من خلال ضخ الدولة قسماً كبيراً من المال في خزينتها، واستفاد عدد قليل من العمال والأجراء الذين أصبحوا عاطلين عن العمل في ظل هذه الأزمة من الضمان الاجتماعي أي 25% ولم يستفد من القروض المدعمة إلا 6% لغياب الهيكلة.

إن واقع الاقتصاد غير المهيكل وخاصة نشاط التجارة غير المهيكل والهيمنة غير القانونية للشوارع والأرصفة والساحات والحدائق العامة لتثبت النمو والتطور الكبير لحجم هذا القطاع الحيوي أو ما أطلقنا عليه قطاع الاستزاق بمختلف أصنافه الذي ينتشر بمختلف أحياء المدينة، وأكثر حدة في الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة، كأحياء مقاطعة بني مكادة: حي الحداد، بير الشفا، العوامة، حي بن ديبان، بن كيران بمقاطعة الشرف مغوغة وسوق كسابرطا ومحيطه بمقاطعة الشرف السواني،

ومثل هذه النقط السوداء كثيرة في المناطق الحضرية بمدن المغرب، كالمنطقة الحضرية بسلا خاصة بمنطقة العيايدة حيث وفرت السلطات المحلية سوق القرب العيايدة وسوق سيدي عبد الله بملحقة بلعروسي، وهي على غرار أسواق القرب بمدينة طنجة، ولعل ذلك يتوافق مع التصريحات الحكومية حول الوظيفة الاستيعابية الهامة التي توفرها التجارة غير المهيكلية في هذه الأسواق النموذجية، غير أن المعايير التي تعطيها هذه التصريحات إضافة إلى بعض البحوث والدراسات الرسمية وغير الرسمية حول تجانس العاملين في التجارة غير المهيكلية من خلال خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تبدو عكس ذلك، فقد أثبت العمل الميداني للمؤلف⁶، عدم التجانس الذي يميز هذه الفئة من التجار، فمنهم المثقفون وأصحاب الشواهد والشواهد العليا من كلا الجنسين ومختلف الأعمار، إضافة إلى كون أصناف التجار في القطاع غير المهيكل ليس بالضرورة كلهم فقراء ومن الأحياء الهامشية، بل أثبت هذا العمل وجود فئات اجتماعية متوسطة لكنها عاطلة وجدت في التجارة غير المهيكلية ملاذا للعمل والحصول على دخل يلي الحاجات الضرورية. وأكدت الدراسة وجود علاقة وارتباط مباشر وغير مباشر مع التجار والمعامل خاصة معامل النسيج والخياطة والأواني المنزلية بالقطاع المهيكل، حيث يتم تمويل وتموين التجار في القطاع غير المهيكل الذين يساهمون في ترويج وتصريف مختلف السلع والبضائع بالأحياء ذات الكثافة السكانية الكبيرة، ناهيك عن السلع الماهرة والسلع المستوردة من الدار البيضاء خاصة سلع الصين وتركيا، حيث يبرز بوضوح دور العولمة المتخفية التي وسعت من نشاطها التجاري بتركيزها على هذه الفئة النشيطة في التجارة بالقطاع غير المهيكل، إن الحديث عن السيطرة والاستغلال من طرف القطاع المهيكل على القطاع غير المهيكل في مجال هذا الصنف من التجارة شبه غائب، حيث تبين لنا أن هناك تعاوناً وتنسيقاً بين القطاعين تبعاً للمصلحة المشتركة بينهما.

تمارس هذه الأنشطة الحضرية داخل مجالات حضرية تعرف نوعاً من التهميش وغياب المراقبة، وأحيانا شبه تباطؤ السلطات المحلية والمجالس المحلية المنتخبة على ترك الوضع على ما هو عليه تبعاً لمصلحة الجانبين: فالأولى تعتبر هذا النشاط غير المهيكل رغم ما عليه، يساهم في الضبط الاجتماعي، ويتم التساهل مع العاملين في القطاع غير المهيكل بهدف خلق نوع من السلم الاجتماعي. أما الجانب الثاني، المجالس المنتخبة، مصلحةها في استغلال هذه الفئة التي يزيد عددها عن 4 ملايين أكثر من

نصفهم 2.5 مليون يعملون في التجارة في القطاع غير المهيكل في المزايدات السياسية، فالتجار ورقة انتخابية مضمونة تساهم في رفع نسبة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية في غياب نسبة مشاركة فعالة وكبيرة من طرف الطبقة المتوسطة خاصة بالوسط الحضري. والعدد حسب خبراء الاقتصاد مرشح للارتفاع بسبب أزمة كورونا.

إن توسيع قدرة الاقتصاد المحلي خاصة والوطني عامة على استيعاب أفواج جديدة على سوق الشغل، والتخفيف من حدة تضخم وتدهور الشكل الحضري، وخلق مدن في شكل أقطاب صغيرة Ville Satellite كقطب جديد بمدينة أصيلة والعرائش والفيندق، حيث الوعاء العقاري متوفر والساحل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي الشاسع والطويل، يمكن لهذه الأقطاب الصغيرة من التخفيف من حدة الكثافة الحضرية، كما ستمكن هذه الأقطاب من استيعاب العدد الكبير من المهاجرين من البوادي المجاورة، وحتى من بعض المدن الداخلية، إذا ما أُنجزت بهذه الأقطاب مناطق صناعية حرة، خاصة وأنها مناطق تمر بها الطرق السيارة وتتوقف عندها القطارات المتجهة من وإلى طنجة والمدن المغربية الأخرى، فالبنية التحتية الأساسية متوفرة، وما ينقص سوى الإرادة والعزيمة.

تمثل استراتيجية التنمية المحلية الإطار الضروري لاحتواء الفائض من العاملين في القطاع غير المهيكل وخاصة التجار في القطاع غير المهيكل-تجار الاستزاق - المنتشرين على أرصفة الشوارع وبين الأزقة والدروب والساحات العامة، ومن الواضح، وحسب المعاينة الميدانية أن تأثير هذه الاستراتيجية في حال تفعيلها، من غير المتوقع أن يظهر مفعولها في الأجل القريب، الأمر الذي يتطلب التدرج في إدماج التجار في الأنشطة المهيكلية، خاصة وأن نشاط التجارة غير المهيكلية يتعزز يوما بعد يوم نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي تفرضها العولمة الرأسمالية والعولمة المتخفية على مثل هذه المدن المليونية، وتعد استراتيجيات الدولة غير المحسوبة: تجميد التوظيف، إلغاء صناديق الدعم الاجتماعي كصندوق المقاصة، سياسة التقشف، الكوارث، أزمة الوباء التاجي، عوامل وأخرى ساهمت في تدني القدرة الشرائية للمواطنين التي تتحمل أعباء الإجراءات الحكومية الحماية تلبية لنصائح المؤسسات الدولية كالبنك الدولي... استراتيجيات كان من بين نتائجها وجود فائض من العاطلين توقعات بفقدان نحو 712 ألف منصب شغل خلال سنة 2020 ونسبة البطالة سترتفع إلى 14.8

بالمائة⁷ بسبب أزمة جائحة كوفيد 19 بعدما كان معدل البطالة قبل الجائحة 10.5% وسيلجأ هذا الفائض من العاطلين إلى الأسواق العشوائية والشوارع والأرصنة وداخل الأزقة بالأحياء الشعبية للعمل في تجارة الاستزاق أو التجارة في القطاع غير المهيكل، القطاع الذي قهر السلطات المحلية بمختلف المدن المغربية. والأمل كبير في الخطاب الملكي الأخير⁸ حيث ألح ملك البلاد في خطابه على ضرورة إدماج القطاع غير المهيكل في النشاط الاقتصادي المهيكل وتعميم التغطية الاجتماعية لكافة المغاربة بحيث تكون رافعة للقطاع غير المهيكل لتشمل التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل والحماية الصحية للعمال والأجراء داخل المؤسسات والمقاولات.

4. الخاتمة:

أصبحت أنشطة القطاع غير المهيكل عامة وأنشطة التجارة غير المهيكلية بمختلف أصنافها خاصة، ظاهرة يومية مألوفة متجذرة ومرتبطة بالتطور الحضري، وتيرتها اليوم تسير بشكل سريع، وأن محاولات التصدي لها بالطرق التقليدية أي بطريقة الضبط الاجتماعي لم تعد لها جدوى. فالنشاط غير المهيكل مرتبط بالركود الاقتصادي الناتج عن الأزمات المتكررة اجتماعيا واقتصاديا، التي تعاني منها مختلف المدن المغربية وتظهر بوضوح بالمدن المليونية الكبرى التي تعرف نموا وتطورا حضريا سريعا وبالأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة، كأحياء مقاطعة بني مكادة وكسابرطا بطنجة نموذجا، حيث ارتفاع نسبة الفقر والهشاشة والبطالة، وعليه فالتخفيف من حدة انتشار ظاهرة التجارة في القطاع غير المهيكل، يتطلب معالجتها في إطار وضع استراتيجية تشاركية ينخرط فيها كافة الفاعلين والمتدخلين بما فيهم التجار في القطاع غير المهيكل.

إذن يتضح مما تقدم أن التجارة في القطاع غير المهيكل بمدينة طنجة بأحيائها الكبيرة، وسوق كسابرطا ومحيطه، تحتل حيزا هاما سواء من حيث مساهمتها في التشغيل أو من حيث الوظائف التي تؤديها، ومن غير المتوقع أن تتراجع أهميتها في الأجل القريب وفي ظل جائحة كوفيد 19 نظرا لتوقع استمرار العوامل التي ساهمت في توسعها وتضخمها، وبما أن هذا النشاط يواجه صعوبات ولا يخلو من ممارسات غير سليمة أبرزها احتلال وتشويه المجالات العامة دون سند قانوني، ليس في أحياء مدينة طنجة، بل في أحياء المدن المغربية ككل. لذلك تدعو الحاجة إلى إيلاء هذا النشاط مزيدا من الاهتمام

والمبادرات لاتخاذ الخطوات الكفيلة بمدحه في التجارة المهيكلية وتطويرها وحماية العاملين في مختلف أصناف هذه التجارة غير المتجانسة من حيث الأنشطة والدوافع التي تحرك العاملين بهذه الأنشطة، فينبغي مراعاة تنوع أصناف هذا النشاط في أية مقترحات ترمي إلى دعم وتنظيم وتطوير التجارة في القطاع غير المهيكل، تجارة تتصف بالدينامية المرنة، وللمبادرة الفردية دورها الحاسم، فهي بذلك مصدر لتوفير مزيد من العمل والدخل، ويقتضي الابتعاد عند عملية تنظيم نشاط القطاع غير المهيكل بمختلف أصنافه من نهج أساليب الزجر والقمع ومصادرة السلع والبضائع، بل ينبغي اعتماد وسائل تعالج الأسباب الكامنة وراء توسع هذا الصنف من النشاط الاقتصادي الحيوي وتوفير الشروط الموضوعية والمحفزة التي تدفع بالفاعلين بالقبول طوعية بتنظيم هذا النشاط بمثل هذه الأحياء المكتظة بالسكان.

المراجع والهوامش

1 Le COVID-19 et le monde du travail. Quatrième édition Estimations actualisées et analyses. Organisation internationale de travail. 27 mai 2020.

2 أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97 هـ-161 هـ) فقيه كوفي، وأحد أعلام الزهد عند المسلمين، وإمام من أئمة الحديث النبوي، وواحد من تابعي التابعين، وصاحب واحد من المذاهب الإسلامية المندثرة، والذي ظل مذهبه متداولاً حتى القرن السابع الهجري، والذي قال عنه الذهبي: «هو شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء زمانه».

3 مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول السكان النشيطين المشتغلين 2019.

4 الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش 2020/07/29.

5 دراسة أنجزتها غرفة التجارة والصناعة والخدمات والاقتصاد الرقمي لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (المغرب) في موضوع "التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد 19 على اقتصاد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة: يونيو 2020.

6. الحداوي، محمد، 2019، "التجارة غير المهيكلية وأثرها على المجال العام بمدينة طنجة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مرتيل. المغرب.

7 تصريح وزير الشغل والإدماج المهني أمام البرلمان المغربي خلال جلسة 2020/07/21.

8 الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش 2020/07/29.